النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية ــ العدد ١١٦ سبتمبر/ اكتوبر ـ ٢٠٢٠

رسالة رئيس الغرفة امام الازمة الاقتصادية العالمية

فرنسا، العالم العربي وكل الدول تبذل الجهود لمواجهة تداعيات الازمة، كذلك الغرفة التجارية العربية الفرنسية

فرنسا والدول العربية ودول العالم كله، تبذل أقصى الجهود لمحاولة النهوض باقتصاداتها وتعافي اوضاعها الاقتصادية التي ضربها بقوة اعصار الوباء والازمة الاقتصادية والاجتماعية التي اثارتها الازمة الصحية الناتجة عن انتشار جائحة فيروس كوفيد ١٩. ولا مبالغة في القول ان المسار الطبيعي الذي بات سائدا اليوم هو عبارة عن مزيج من ادارة الطوارىء الصحية واستباق المستقبل الاقتصادي والاجتماعي والمناخي الى جانب ادارة الأمور يوما بيوم. وهو نمط ينطبق على الجميع: الشركات كما الافراد كما الدول.

ان قراءة الصحف العربية والفرنسية والدولية تظهر جيدا هذا الوضع الخارج عن المألوف والذي لم يكن بمقدور اجيالنا ان تتخيّل حصوله. وحدهم، ربما، كتّاب الروايات ومخرجو السينما وقرّاء المستقبل كان يمكنهم تصوّر هذا السيناريو.

وفي الوقت الذي تتوسّع الصحافة الاقتصادية في الاضاءة على خطط النهوض والتعافي والمواكبة للتحولات المفروضة على شرائح واسعة من النشاطات الاقتصادية وفي بعض القطاعات التي ما تزال تعاني بشدة، وتتضرّر بشكل مباشر مثل السياحة والنقل الجوي والثقافة والتجارة والمبادلات الدولية. وتنقل الصحافة ايضا أخبار مطمئنة تحصل يوميا : اتفاقات تعاون، مفاوضات دولية، او محلية تتم في اطار الجهود ومحاولات الخروج من الأزمة والنزاعات. بدون أن

المحتويات

- رسالة رئيس الغرفة السيد فانسان رينا
  الصفحة ١-٢
- ورشة عمل سعودية في مقر بيزنس فرانس
  الصفحة ٣-٥
- مجموعة فيوليا
  الصفحة ٦-٧
- غياب الشيخ صباح الاحمد الصباح
  الصفحة ٨
- لبنان : إعادة الاعمار
  الصفحة ٩-١٠
- آفاق النمو في دول الشرق الاوسط
  الصفحة ١١
- مجموعة ترانس ديف
  الصفحة ١٢-١٣
- آفاق السياحة
  الصفحة ١٤
- اخبار عربية متنوعة
  الصفحة ١٥-١٦

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

ننسى أخبار حظر التجوال والاصابات المتزايدة.

لقد دفعت هذه الأزمة الخطيرة الكثيرين الى التساؤل عن مستقبل هذا الوضع وكيف ستؤول الامور في المدى القريب لا بل البعيد ايضا.

كنّا، في الغرفة التجارية العربية الفرنسية على موعد للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيسها يوم التاسع من ديسمبر المقبل. وكنا قد أعلنا عن هذه المناسبة في حفل تبادل التهاني في مطلع العام. وقمنا طوال الاشهر الماضية بالاتصالات مع الشركاء والمشاركين في الحفل من العرب والفرنسيين وباختيار المواضيع والمقاربات واطارات العمل.

وفي أطار تحضيراتنا، غصنا في أرشيف الغرفة التجارية العربية الفرنسية وتوقفنا عند الاحتفال بالذكرى الثلاثين حيث لفتتنا رسالة وجهها الرئيس الفرنسي الراحل جاك شيراك الى جميع أعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية مثنيا فيها على نشاط الغرفة في تشجيع الحوار العربي الفرنسي الذي يشكّل، حسب رسالته، اولوية تعمل الدبلوماسية الفرنسية على تكريسها. وعادت بنا الذاكرة، والوثائق، الى مناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين عندما تمّت دعوة جميع المشاركين بالندوة التي نظّمتها الغرفة يومها، الى قصر الأليزيه حيث استقبلهم رئيس الجمهورية نيكولا ساركوزي الذي اغتنم المناسبة لألقاء خطاب حازم ما زال صالحا في عبره حتى اليوم، اكد فيه ان : **هناك خصوصية في العلاقة الفرنسية العربية تتأتى من العلاقات والروابط البشرية التي نسجناها عبر التاريخ ولنقلها صراحة من شغف متبادل، وهذه الروابط الانسانية هي في صلب هذه العلاقات وتمتد الى جميع الميادين. وهذا الجانب في العلاقة يتجاوز كل النشاطات الحكومية وكل الاجراءات والتدابير القانونية والاقتصادية.**

لكن المنطق وطبيعة الاحداث فرضا علينا ان نتخذ قرار عدم الاحتفال بالذكرى الخمسين في التاسع من ديسمبر المقبل.

وبالطبع سنقوم في ذلك النهار بنشاطات نلتزم بها بالشروط الصحية وننظم لقاءات للشركات وسيلتئم مكتب الغرفة ومجلس ادارتها بحضور شركائنا في السلك الدبلوماسي العربي وشركائنا المؤسساتيين وأعضاء الغرفة الفرنسيين والعرب. لكن القيود المفروضة وحال عدم التيقن تظل جسيمة الى حد يحول دون ان نتمكّن من جمع عدد كبير من المشاركين العرب والفرنسيين، كنا نأمل أن يوازي الحضور الذي شهدناه في منتدى فرنسا ـ الدول العربية في شهر ديسمبر ٢٠١٨. ولسوء الحظ نجد أنفسنا، هنا أيضا، مرغمين على ارجاء هذه التظاهرة السنوية المهمّة الى العام المقبل.

في هذا الوقت، تستمرّ الغرفة في أداء الخدمات المعتادة واضعة في تصرف الشركات الفرنسية القوانين والمعلومات التي تحتاجها وتأمين العلاقات والتواصل وتشجيع المصالح المشتركة بين فرنسا والدول العربية، وستكون أيضا مناسبة ضرورية للتفكير والتحضير لنشاطات مستقبلية ومواجهة الاحداث الطارئة.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية، بنشاطها في أعمال مصادقة وثائق التصدير، كانت تحتل دوما موقعا مميزا من اجل متابعة ومواكبة تطّورالتجارة الخارجية نحو المنطقة العربية. ومنذ العشرين من شهر أبريل الماضي أعددنا مذكرة تلفت نظر السلطات الفرنسية تجاه مخاطر تكبد تجارتنا الخارجية الخسائر الكبرى مع دول المنطقة. وقدرت الخسائر استباقيا بحوالى ١٠ مليارات يورو من اصل ٢٧ مليارا حجم التبادل المعتاد منذ خمس سنوات. وأشارات أرقام آخر شهر يونيو الى تراجع بحجم ٤,٥ مليار يورو، والتوجّه الحالي ينذر بان نصل الى تقديراتنا في نهاية السنة. والسؤال الآخر الذي نطرحه يتعلّق بمدى تأثير هذا المسار على الشركات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؟

وهذا السؤال يدفعنا الى طرح سؤال اكبر هو حول مهمة الغرفة التجارية العربية الفرنسية، وضرورة التفكير فيها في خضمّ هذا العالم المضطرب.

في العام ٢٠١٠ لفت الأمين العام الدكتور صالح الطيار الى ان الغرفة التجارية العربية الفرنسية هي أداة لتفعيل العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والدول العربية ووسيلة لتعزيز العلاقات السياسية معترفا بان فرنسا والعالم العربي يتشاركان في الكثير من القيم، واكد ان الغرفة هي نقطة العبور لهذه القيم من خلال العلاقات التي يمكن ان تسهّلها بين المجتمعات المدنية ورجال الأعمال والمستثمرين من الطرفين. والسيد عدنان القصّار، الوزير اللبناني السابق ورئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية يومها صرّح من جانبه بانه كان دوما داعما قوّيا للغرفة التجارية العربية الفرنسية لانها كانت أول غرفة عربية أجنبية، وكانت بذلك النموذج الذي دفع الى انشاء الغرف المشتركة الاخرى في العالم، وايضا لان الشراكة بين فرنسا والعالم العربي تذهب اليوم الى ما هو أبعد من التجارة بالمعنى الحرفي للكلمة.

وبالطبع ليست الغرفة التجارية العربية الفرنسية في منأى عن الانعكاسات المباشرة والمتعددة للوضع السائد في عام ٢٠٢٠. ولا يمكن حتى الآن التكهّن بما سيكون عليه المستقبل سواء بالنسبة لنا أم بالنسبة لفرنسا؟

وفي ما يخصنا في الغرفة، فانني منذ تسلمي مهام رئاستها لم أتوقف يوما عن التذكير بمهامها ورسالتها ودورها كنقطة تواصل وتلقّ للمعلومات وممرّ لنقلها وتوزيعها على مجموع المرافق الاقتصادية الفرنسية وأداة في خدمة تطوير ونمو الشركات. ولمتابعة هذه المهام على أكمل وجه، سنكون في حاجة الى تضافر جهود الجميع ودعم ومساندة كل الاطراف من أفراد ومؤسسات وشركات وادارات.

فانسان رينا

ورشة عمل سعودية في مقر بيزنيس فرانس في باريس

فانسان رينا : الغرفة التجارية العربية الفرنسية هي الشريك المثالي لمواكبة الشركات الفرنسية في السعودية

قبل شهرين من انعقاد قمة العشرين الكبار في الرياض، تعاونت مؤسسة (بيزنيس فرانس) مع الغرفة التجارية العربية الفرنسية والوكالة الفرنسية لتطوير العلا، وبدعم من وزارة الاستثمار السعودية، في تنظيم يوم عمل مخصّص للمملكة العربية السعودية، يوم الخامس عشر من سبتمبر، وذلك في مقرّ المؤسسة في باريس. وتخلل الورشة مجموعة حلقات نقاش وطاولات مستديرة تمحورت حول عدد من المواضيع الهامة، وبشكل خاص تلك المتعلّقة بالخطط والمشاريع الواردة في استراتيجية (رؤية ٢٠٣٠) التي جرى اعدادها لتكون استراتيجية مستقبلية تضع المملكة العربية السعودية في قلب القرن الحادي والعشرين وفي مصاف الدول الأكثر تقدّما. مخطط طموح لتنويع الاقتصاد وتحديث البنى التحتية وبناء بيئة مؤاتية للاعمال ووضع القطاع الخاص في قلب هذه الديناميكية الاقتصادية والمجتمعية التي بدأت تتغلغل الى كل القطاعات. وهذه الديناميكية الجديدة توفّر للشركات الفرنسية فرصا لتعزيز تواجدها في هذه المنطقة وزيادة نمو نشاطاتها على المستوى الدولي وتعزيز موقعها ومواردهاعلى المستوى الوطني.

من أبرز المواضيع التي جرى تناولها في هذا اليوم السعودي : الأوضاع الاقتصادية والمالية في المملكة، كيفية ممارسة الاعمال والاستثمار في السعودية، الأمن الغذائي، الزراعة المستدامة، التربية والتأهيل، الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعات السياحة والترفيه والرياضة والمدن الذكية. وعلى الرغم من القيود الصحية التي تشهدها فرنسا بسبب اجراءات الحماية من وباء كورونا، شهد اليوم السعودي نجاحا كبيرا.

افتتح اللقاء السيد كريستوف لوكورتييه المدير العام لمؤسسة (بيزنيس فرانس) مرحبا بالحضور وبخاصة السيد جيرار ميستراليه رئيس الوكالة الفرنسية لتنمية العلا والسيد فانسان رينا رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية. وتحدث عن أسباب اختيار تنظيم هذا اليوم السعودي في اول تجمع تعقده المؤسسة منذ فك العزل، فأكد ان هناك دولا قليلة في العالم وتحديدا في مجموعة العشرين الكبار تتلمس الى هذا الحد الحاجة الملحّة الى التحوّل الاقتصادي. واشار الى ان عملية تحرير الاقتصاد في السعودية تسير قدما الى الامام عبر اصلاحات مجتمعية واقتصادية تستجيب لتطلعات الشباب. وأكد ان تراجع العائدات النفطية لم يقد الى تباطؤ ديناميكية هذا التحول، بل على العكس، ساهم في تسريع الاصلاحات، لافتا الى ان خفض المساعدات والدعم لبعض السلع كالكهرباء والماء قد سمح في اطلاق سوق هامة في بعض القطاعات وخصوصا قطاع الطاقة المتجدّدة.

وتولّى السيد جيرار ميستراله رئيس الوكالة الفرنسية لتطوير العلا استعراض مشروع تطوير هذه المنطقة الواقعة على طريق الحرير والتي توازي مساحتها مساحة بلجيكا وتتميّز بغناها بالمناظر الطبيعية. واشار الى ان تطوير هذه المنطقة يراد منه رمزا ونموذجا لتحوّل المملكة. وقال : اننا سنحقق هذا المشروع مع شركائنا السعوديين وسنحشد الشركات الفرنسية ونستفيد من مهاراتها. ووصف المشروع بانه يمثّل تحديا وطموحا لافتا الى ان الشراكة مع السعوديين هي فرصة للشركات الفرنسية مع التأكيد على عدم وجود أية حصرية اذ ان العملية تجري وسط منافسة دولية حقيقية.

السيد فانسان رينا رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية أثنى في بداية كلمته على العدد الكبير المشارك في هذا اللقاء مؤكدا انه دليل على الاهمية التي توليها الشركات الفرنسية للمملكة العربية السعودية. وذكّر بالمشاريع الكبرى التي هي قيد الاعداد في المملكة وبشكل خاص في مجال السياحة والذكاء الاصطناعي او التنظيم المدني مشيرا الى انها ستلعب دورا هاما في تغيير وجه المملكة. ودعا الى ان تكون المملكة العربية السعودية وجهة للصادرات الفرنسية وأرضا للاستثمارات الفرنسية، وفي المقابل قال ان فرنسا يجب ان تكون أرض استضافة للاستثمارات السعودية. وذكّر السيّد رينا بان الغرفة التجارية العربية الفرنسية بدأت منذ تاسيسها قبل خمسين سنة في تطوير علاقات مميّزة مع المملكة العربية السعودية ومؤسساتها وهي تعدّ ضمن مجلس ادارتها ممثلين سعوديين كثر من بين الـ٢٢ ممثلا للمؤسسات الاقتصادية او ارباب العمل في دول الجامعة العربية.

وأكّد الرئيس رينا على الأسس الصلبة التي يقوم عليها اقتصاد المملكة التي تعتبر أكبر اقتصاد في المنطقة وأثنى على المسار الذي تسلكه السعودية في التحوّل وتنويع الاقتصاد،لافتا الى تعدّد الادلة والاشارات ومظاهر الانفتاح وخصوصا منها افتتاح مكتب لتشجيع الاستثمارات في باريس، وأيضا اطلاق نسخة فرنسية من (عرب نيوز). وختم يقول ان الغرفة التجارية العربية الفرنسية تحتل موقعا مثاليا يؤهلها لتتابع عن كثب تطوّر ونمو الحضور الفرنسي في السعودية مضيفا ان هذا هو معنى وجودنا هنا هذا الصباح لمساعدتكم ومواكبتكم.

الاوضاع الاقتصادية والمالية في المملكة

شارك في الحلقة الاولى الخبير الاقتصادي في مؤسسة (اولر هرميس) مانفريد ستامر ومدير (بيزنيس فرانس) في السعودية باسكال روجيه اللذان استعرضا الاوضاع الاقتصادية والمالية في المملكة. وقال السيد

باسكال روجيه ان خطة (رؤية ٢٠٣٠) الاصلاحية تهدف الى خفض ارتباط الاقتصاد السعودي بالعائدات النفطية، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية المباشرة واستثمارات الصناديق الحكومية السعودية، وأشار الى ان المملكة تتأثر بدورها بمفاعيل وباء كوفيد١٩، لكنها تملك الوسائل اللازمة للتعافي والنهوض الاقتصادي ومتابعة الاصلاحات والحدّ من المخاطر، مذكرا بانها تملك صندوقا حكوميا يقدّر رسميا بنحو ٤٥٠ مليار دولار من الاصول بالعملات الاجنبية منها ٧٠ مليارا من الاحتياطيات الرسمية. وأشار الى وجود مجالات عديدة يمكن ان تجد فيها الشركات الفرنسية فرصا سانحة منها قطاع المياه والطاقة والقطاعات الناشئة مثل الموسيقى والرياضة وتنظيم الحفلات والمعارض.

من جهته، أشار السيد مانفريد ستامر الى زيادة الضريبة على القيمة المضافة من ٥٪ الى١٥٪ ابتداء من شهر يوليو٢٠٢٠ وقال ان ذلك أدى الى تراجع الطلب الاستهلاكي مضيفا ان ضعف اسعار النفط واجراءات كوفيد ١٩ ساهمت في تباطؤ التعافي. لكنه أثنى على خطة (رؤية ٢٠٣٠) وقال انها بدأت تظهر اشارات ايجابية عبر تزايد الاستثمارات.

كيفية الدخول الى السوق السعودي

الحلقة الثانية كانت حول موضوع كيفية الدخول الى السوق السعودي وجمعت كلا من يعرب الدغيثر مدير مكتب الاستثمار السعودي، أرنو دوبيارفو من مكتب (بارتنر ال بي اي ـ سي جي آر) للمحاماة والسيدة فاليري مايبون المديرةالعامة لشركة (تكنوجينيا).

وشدّد السيد الدغيثر في مداخلته على عزم بلاده على اقامة علاقة طويلة الأمد مع الشركات الاجنبية ولهذه الغاية قامت وزارة الاستثمار بتخصيص محاور واحد بغية تسهيل جذب الاستثمارات ورجال الاعمال وخصّصت مجموعة من المساعدات لذلك. وذكر ايضا بان المجموعات الكبرى الفرنسية تتواجد في السعودية منذ سنوات طويلة مشيرا الى وجود اكثر من ٦٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة فرنسية تعمل في قطاعات متعددة من الاقتصاد السعودي.

السيد أرنو دوبيارفو أشار بدوره الى الجهود التي تبذلها السلطات السعودية في مساعدة الشركات على الاستقرار والعمل فيها. وأصرّ على ضرورة طلب مساعدة محام للقيام بالاجراءات على اسس صلبة لان القانون السعودي يجمع بين النصوص المكتوبة والشريعة وتفسيراتها. وأكد على ان السعودية متقدمة عن غيرها من دول المنطقة لانها تجيز للمستثمرالأجنبي العمل فيها بدون شريك محلّي.

(المدن الذكيّة)

الحلقة الثالثة التي كانت بعنوان (المدن الذكيّة) شهدت مشاركة السيد ستيف لوموان الذي استعرض عمل مجموعة كهرباء فرنسا في السعودية من خلال فرعها هناك واشار الى ان مجموعته تتواجد في المملكة منذ زمن طويل وتعمل خصيصا على تطوير الطاقات المتجددّة وكفاءة الطاقة وتحديدا في المدن الذكية. وأشار الى المنافسة الحادة في السوق السعودي .

السيد اتيان تريكو مهندس وخبير تنظيم مدني في الوكالة الفرنسية لتطوير العلا، قال اذا كان مفهوم المدن الذكيّة يعني طريقة استخدام التجهيزات في المدن مع اعتماد حلول ابتكارية لمسائل التنقل والتبادل فمدينة نيوم هي المثال في هذا المجال. امااذا كان يعني خلق خدمات تحترم البيئة وتحافظ عليها فان مخطط منطقة العلا هي المثال.

الاصلاحات المجتمعية والفرص المتاحة في قطاعات السياحة والترفيه والرياضة

استعرض السيد دو موسيون سباق باريس ـ داكار الشهير الذي اختار الصحراء السعودية ساحة له لمدة خمس سنوات، واثنى على روعة ونجاح سباق داكار لعام ٢٠٢٠ وأشاد بالاتفاق الذي تحقّق مع السعوديين في هذا الشأن معربا عن أمله في أن تسنح النسخة المقبلة رغم وباء كورونا بتقديم سباق ناجح في عام ٢٠٢١ مؤكدا على ثقته بالنجاحات الباهرة التي ستتحق في المواسم المقبلة في المملكة السعودية بفضل حسن ضيافة السعوديين والمناظر الخلابة وانفتاح البلد على كل التقنيات الجديدة والتكنولوجيات الاكثر تطورا.

أما السيد نيكولا لوفيفر ـ أفلولا ـ فقد عرض مفهوم السياحة الثقافية في السعودية وخصوصا في منطقة العلا وذكر بان سياسة الانفتاح تمنح أهمية خاصة لهذا القطاع مشيرا الى ان خطة تطوير منطقة العلا مستوحاة من اماكنها وتاريخها العريق مؤكدا ان الهدف هو استقبال حوالى مليوني زائر. وقال ان المشروع يشمل تطوير عدد من القطاعات منها المياه، التجهيزات السياحية، النقل والمواصلات، الفنادق، والتأهيل. وهي كلها مجالات تتميز فيها الشركات الفرنسية بخبرتها ومهارتها .

السيد اوليفييه فيراتون - ج إل إيفنت - تحدّث في مداخلته عن سياحة الأعمال مؤكدا انها قطاع واعد يجب تطويره بالاستفادة من موقع ومشروع تطوير العلا بما يجعل من المملكة العربية السعودية نموذجا ومرجعية في هذا المجال، وأكد انه لم تعد هناك أية عراقيل امام

الاستثمار والاستقرار في السعودية معترفا بحضور قوي للدولة ولكنه حضور يعكس عزيمة قوية للمساعدة وارادة لضمان ترحيب استثنائي.

الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة

الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، كانا محور مداخلات الحلقة الخامسة. السيد رمزي - تكنيزم - الهبر ذكّر في كلمته بان المناخ الخاص بالسعودية يتطلب زراعة قادرة على التكيّف معه ومزروعات تستهلك القليل من المياه. السيد فورمان أشار الى الدور الهام الذي تحتلّه الزراعة في مشروع العلا لافتا الى انها منطقة ريفية يعمل ٨٠٪ من سكانها في الزراعة، وقال ان مشروع تطوير العلا يلحظ تحويل الزراعة نحو انتاج منتجات ذات نوعية عالية وتطوير الانتاج.

السيد غيراغوسيان - أ إس أو - تحدّث عن حاجة السعودية الى القمح قائلا: ان المملكة تبحث عن دول تزوّدها بهذه السلعة. وكشف ان الصادرات الفرنسية نحو السعودية قد ارتفعت أثناء مرحلة وباء كوفيد ١٩، مضيفا ان فرنسا توفّر حاليا ٥٪ من الحاجات السنوية للسعودية في مجال القمح و ١٠٪ في مجال الشعير، وأشار الى ان زراعة الحبوب في السعودية تنخفض بنسبة ١٢٪ سنويا منذ العام ٢٠٠٨ وفي موازاة ذلك يتزايد المخزون الاستراتيجي وتتزايد عمليات شراء واستئجار السعودية للاراضي الزراعية في الخارج. وختم داعيا الى الاهتمام بالزراعة العضوية مشيرا الى انها تشهد تطورا في كل أنحاء البلاد وتحظى بدعم حكومي لهذه الغاية.

عمليات الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص

في هذه الحلقة أكد الصايغ - إن سي بي - في كلمته ان السعودية تبحث عن شركاء من القطاع الخاص لتنمية اقتصادها لافتا الى وجود فرص عديدة لعقد شراكات في مختلف الميادين والمجالات. وكشف ان هناك أكثر من ٨٠٪ من القطاعات الممتدة من المجالات الاجتماعية الى التربية والاقتصاد العادي مفتوحة امام شراكات بين الخاص والعام مؤكدا على الاهتمام بشكل خاص بالحصول على المهارات الفرنسية.

جان ميشال تيبيري - فيوليا - استعرض نشاط مجموعته التي تعمل في السعودية منذ سنوات طويلة في مجال تحلية المياه وتنشط منذ العام ٢٠١٠ في ادارة المياه وتحسين كفاءة هذا المرفق العام. وقال ان التوجّه الى القطاع الخاص يهدف الى تحسين الكفاءة واجتذاب الخبرات، مؤكدا في هذا المجال ان المناقصات ودفاتر الشروط تتطلب الكثير من الابتكار والخبرات الهندسية ولذلك نصح الشركات المهتمة بالاستقرار في المملكة لخوض هذا المجال.

السيد جورج فايي - أو دي إف - كشف ان المملكة العربية السعودية تعتزم تخفيف انبعاثات الكربون وهي تطمح الى انتاج ٨٠٪ من الطاقات المتجددة بحلول ٢٠٣٠ ومن هنا مساعيها لتنويع وزيادة اعداد الاطراف العاملة في الطاقات المتجددة.

التعليم والتأهيل

بدأت الدكتورة التركي - ميزا - في هذه الحلقة مداخلتها باستعراض الفرص المتاحة امام الشركات الفرنسية في مجالات التأهيل والتدريب والتربية وعدّدت الأسباب التي من شأنها أن تدفع المستثمرين الى اختيار السعودية للعمل في هذا المجال ومنها: العدد الكبير للطلاب السعوديين، ربحية القطاع، والأهمية التي تمنحها رؤية ٢٠٣٠ للقطاع التربوي الذي يحظى بموازنة حكومية ضخمة. وختمت بالاشارة الى ان وباء كوفيد١٩ قد أفسح في المجال فرصاً جديدة.

السيدة رودوفسكي ذكرت ان أكاديمية باريس للشرق الاوسط تعمل مع جامعة الأميرة نورا لمساعدة النساء السعوديات على ايجاد مواقعهن في الحياة العملية. وعبرت عن أملها في تشجيع تشارك الكفاءات بين فرنسا والسعودية وبشكل خاص في مجال التدريب والتأهيل.

السيدة بيشان، - نوفاتل إ تي - استعرضت المسار السعودي لمؤسستها فقالت انها انطلقت من واقع ملموس، هو عدم تطابق التأهيل القائم مع مطالب الشركات، واشارت الى ان مدرستها في مدينة فرساي قرب باريس توفّر دورات تدريبية بالانترنت معربة عن رغبتها توقيع عقد شراكة مع السلطات السعودية.

وكانت كلمة الختام للدكتور صالح الطيّار الامين العام للغرفة التجارية العربية الفرنسية الذي ذكّر بالعلاقات العريقة والمتينة التي تربط بين فرنسا والمملكة العربية السعودية مشيرا الى ان ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان قد حرص عند اعداد خطة رؤية ٢٠٣٠ على ان تتضمن انفتاحا في كل المجالات. ولفت الى ان الشراكة بين السعودية وفرنسا هي شراكة استراتيجية لكنه اضاف ان السوق السعودي مفتوح على المنافسة. ودعا الشركات الفرنسية الى اكتشاف طاقات السوق السعودية وحجمها قائلا ان الشركات الاجنبية تأتي بالمئات لاكتشاف هذه السوق وتساءل: وما الذي يمنع الشركات الفرنسية من ذلك؟.

«فيوليا»: إلتزام للمغرب والشرق الأوسط

كريستوف ماكيه،

مدير منطقة أفريقيا والشرق الأوسط لدى«فيوليا»

منذ ما يوازي 20 عاماً، في المغرب، تقوم شركاتنا التابعة «أمانديس» و«ريضال» بإنجاز عمل هائل في ما يتعلّق بتفويض إدارة الخدمات الأساسيّة في الرباط، في سلا، في طنجة أو في تطوان.

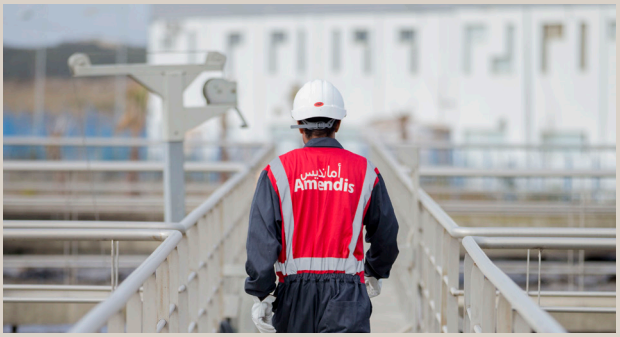

إنجازاتنا:

%100 نسبة التزويد

%82 إنتاجيّة الماء

%93 إنتاجيّة الكهرباء

تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس، تم اعتماد استثمارات هائلة لتطوير البنى التحتيّة الفنّية لتواكب النموّ السكاني، خاصة في حقل تنقية السوائل وإزالة تلوّث السواحل وهي حقيقة مؤكّدة الآن في المغرب.

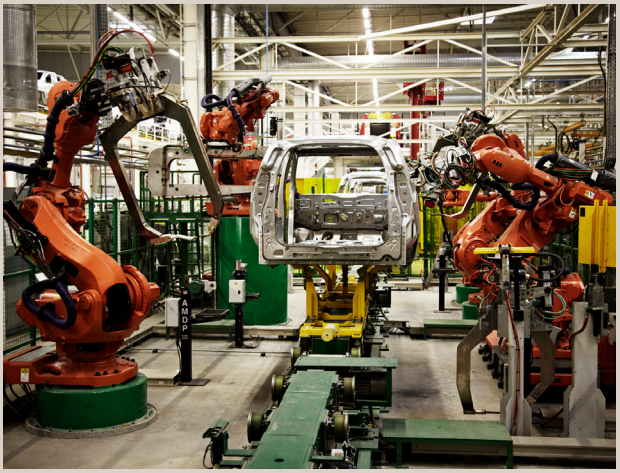

بفضل خبرتنا، أصبح مصنع «رينو» في طنجة مرجعاً عالمياً فيما يتعلّق بالامتياز البيئي. نجحنا في تحقيق رهان الوصول إلى صفر إصدارات كربون.

في بداية العام 2021، سوف نُطلق نشاط إدارة جديدة للنفايات الطبّية والصيدلانيّة التي لا تتم معالجتها في المغرب. إنها قضيّة تستأثر الاهتمام بقوّة في الفترة الراهنة.

شرق أوسط في خضّم النموّ

مع من جهة دول وضعت بقوّة خططاً استراتيجيّة لأفق العام 2030 لإدارة خدماتها البيئيّة، ومن جهة أخرى وجود صناعيّين يعيدون التركيز على صميم مهنتهم، يُشكّل الشرق الأوسط أرض نموّ فعليّة لـ«فيوليا».

في الإمارات العربيّة المتحدة، في المملكة العربيّة السعوديّة، في عُمان، في الكويت، نركّز نموّنا على إدارة المياه الصناعيّة والنفايات الخطرة. نستفيد من تعزيز الشراكات بين القطاع الخاص والعام في حقل إدارة المياه ونتمركز على مشاريع محطات تحلية المياه «الخضراء» أو أيضاً على مشاريع معالجة مياه الصرف الصحّي.

تبرز شركتنا الفرعيّة «إنوفا» رائدة فيما يتعلّق بإدارة حلول أداء الطاقة للمنشآت، حيث عرفت كيف تقدّم لمدراء المراكز التجاريّة، والمستشفيات، والمطارات، حلولاً ذكيّة وخضراء.

في الشرق الأوسط، خبرتنا هي الأكثر تلاؤماً مع النموّ الاقتصادي لهذا الجزء من العالم حيث تشكّل إدارة الموارد الطبيعيّة عنصراً استراتيجياً.

“

للمزيد من المعلومات:

فيوليا أفريقيا الشرق الأوسط إدارة الاتصالات
Tél.: +33 1 85 57 42 15 / +33 1 85 57 75 16
30 rue Madeleine Vionnet 93300 Aubervilliers

www.veolia.com/africa

غياب الشيخ صباح الاحمد الصباح
رحيل رجل سلام وحوار

فقدت الكويت أميرها الشيخ صباح الأحمد الصباح الذي وافته المنية يوم التاسع والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠٢٠ عن عمر يناهز الواحد والتسعين. كان رمزا للحكمة والسخاء، رسول سلام وباني جسور بين الشعوب والامم. كان صباح الأحمد الصباح زعيما عظيما يحظى بالاحترام والتقدير على مستوى العالم لقيم الانفتاح والحوار التي آمن بها وسارعليها طوال حياته، فكرّسته وسيطا شبه دائم في أصعب المهمات، وصاحب نفوذ وصوت مسموع ومقدّر في كل المنطقة. ولعل أبرز الشهادات جاءت في ما عبّرت عنه جميع رسائل التعزية التي تلقاها الشعب الكويتي من رؤساء الدول والحكومات من العالم كله وجميعها تحمل تقديرا و عرفانا للموقع الاستثنائي الذي كان يتمتع به عميد الزعماء العرب. وتكريما للرجل الذي كان يطلق عليه اسم (أبو العرب) وشيخ الديبلوماسيين أعلنت الكويت الحداد الوطني لمدة أربعين يوما.

فرنسا، حيّت فيه رجل السلام والحوار على لسان وزير الخارجية جان-ايف لودريان. ومن بريطانيا أشاد رئيس الحكومة بوريس جونسون بمساهمة الراحل في استقرار المنطقة، ووصفه الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر بالزعيم الانساني العالمي فيما أثنت السفيرة الاميركية في الكويت على الزعيم السياسي والصديق المميّز للولايات المتحدة. وفي دول الجوار العربي أشادت السعودية بانجازاته وجهوده في خدمة بلده والأمة العربيةعلى أكمل وجه. وفي الامارات نعاه رئيسها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان معلنا حدادا وطنيا لثلاثة أيام وأمر بتنكيس العلم الوطني، وفي مصر أعرب الرئيس عبد الفتاح السيسي عن حزنه العميق لفقده أخا وصديقا عزيزا.

ولد الشيخ صباح الأحمد الصباح في السادس عشر من يونيو ١٩٢٩ في مدينة الكويت في العائلة التي تحكم البلد منذ العام ١٧٥٢. كان والده الشيخ أحمد الجابر الصباح الحاكم العاشر الذي أدار الكويت من ١٩٢١ الى ١٩٥٠.

تسلّم الشيخ صباح عدة مناصب هامة في الدولة قبل ان يصل الى امارة البلاد. كان وزيرا للخارجية ونائبا لرئيس الوزراء بين ١٩٦٣ و ٢٠٠٣ ثم تسلم رئاسة الحكومة من يوليو ٢٠٠٣ الى يناير ٢٠٠٦ ثم انتقلت اليه الامارة خلفا لشقيقه الشيخ جابر اثر تخلي ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح لاسباب صحية.

اشتهر الشيخ صباح بانه رجل سلام وحوار. وبالفعل كان وسيطا دائما في العديد من القضايا الاقليمية والدولية. وبادارته لعبت الكويت دور الوسيط بين باكستان وبنغلادش، وبين تركيا وبلغاريا، وبين فلسطين والاردن، وبين اطراف الحرب الأهلية في لبنان، وبين دول الخليج وايران...
وعرف الشيخ الراحل بكرمه وانخراطه في العمل الانساني اذ كان دوما من يقدّم أكثر التبرّعات الشخصية سخاء. ففي ٢٠١٤ منحه الامين العام للامم المتحدة بان كي مون جائزة انسانية وفي ٢٠١٧ أعرب له الامين العام الحالي انطونيو غوتيريش عن امتنانه وعرفانه بنشاطه الانساني. وبعد الاعلان عن وفاته نعى الامين العام للامم المتحدة أمير الكويت بوصفه رمزا استثنائيا للحكمة والكرم.

كان الشيخ صباح ليبيراليا وقد انجز في الكويت اصلاحات اقتصادية واجتماعية ومنح مؤسسات الدولة زخما استثنائيا. في عهده تبنّت الكويت استراتيجية التنمية في وقت مبكر، مركزة على ضرورة تنويع الاقتصاد في موازاة زيادة طاقاتها الانتاجية للنفط وتعزيزالقطاع الخاص وبيئة الاعمال والنظام الديموقراطي. قادت هذه الاستراتيجية الى تعزيز موقع الكويت بين الدول النامية ووفّرت لها مستوى مداخيل مرتفعا مصحوبة بشبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية الضامنة لرفاه المواطنين.

وفي موازاة هذا العمل الأقتصادي، وضع الشيخ صباح الأحمد سياسة تهدف الى مكافحة التمييز ضد النساء وتشجيع مشاركتهن في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وانخراطهن في الحياة العامة.
رحيل الشيخ صباح سيخلّف بلا شك أثرا عميقا، سواء في الكويت التي ثمّنت له قدرته على ابقاء الامارة خارج النزاعات والمنافسات، أم في المنطقة التي تفقد بغيابه وسيطا موهوبا منفتحا ومحترما ومسموع الكلمة.

خلفه الشيخ نوّاف الأحمد الصباح (٨٣ عاما)، أقسم اليمين أمام البرلمان الكويتي في الثامن من أكتوبر ٢٠٢٠.وهو الابن الخامس للشيخ جابر أحمد الجابر الصباح، معروف بانه رجل قريب من الشعب الكويتي، يشهد له مساره كرجل دولة بتمتعه بخبرة سياسية واسعة. فقد سبق له ان شغل منصب وزير الدفاع ايام الغزو العراقي للكويت، وبعد التحرير تولى حقيبة الشؤون الاجتماعية والعمل ثم تولى منصب مساعد رئيس الحرس الوطني، فوزارة الداخلية فنائب رئيس الوزراء حتى تعيينه وليا للعهد في عام ٢٠٠٦. والشيخ نواف الذي يقيم علاقات جيدة مع ابو ظبي والرياض كما مع قطر وايران سيسير بلا شك على خطى أخيه الراحل الذي اختار سياسة حسن الجوار. وعلى الصعيد الداخلي سيحرص الشيخ نوّاف الذي سارع الى تجديد ثقته بالحكومة الحالية على العمل على تعزيز المسار الديموقراطي في الكويت. اما على الصعيد الاقتصادي فينتظر ان يولي الأمير الجديد اهتماما خاصا بتداعيات وباء كوفيد ١٩ وتراجع اسعار النفط وتاثيرهما على الاقتصاد الكويتي وخطة رؤية ٢٠٣٥ التنموية.

لبنان، إعادة الاعمار

احتفل لبنان، الكيان السياسي النادر والثمين في الشرق الاوسط، كما وصفه الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، في الأول من شهر سبتمبر بالمئوية الاولى لاعلان الجنرال غورو دولة لبنان الكبير من قصر الصنوبر في بيروت. وقد غابت مظاهر الاحتفاء عن المناسبة نظرا لتعدد الأزمات التي يمر بها البلد وتهدد بزواله في حال لم يتم اعتماد اصلاحات عاجلة، حسب قول وزير خارجية فرنسا جان ايف لودريان.

اولى الازمات اللبنانية، اقتصادية تتمثل بالافلاسات والركود والتضخم التي رفعت ديون البلد الى ٩٥ مليار دولار وساهم فيها عجز الميزان التجاري بحوالى ٧ مليارات دولار ما فاقم عجز ميزان المدفوعات الى ٤,٥ مليار دولار. هذه الازمة دفعت جزءا كبيرا من اللبنانيين الى البؤس فاصبح ٦٠ بالمئة منهم يعيشون تحت خط الفقر و٢٠ بالمئة في حالة فقر مدقع. والى جانب ذلك جمّدت أموال المودعين في المصارف منذ نهاية ٢٠١٩ وأدى الهبوط الكبير في سعر الليرة اللبنانية الى ارتفاع ضخم في اسعار المواد الاساسية وهو ما قاد المفوضة العليا لحقوق الانسان في الامم المتحدة السيدة ميشيل باشليه الى التحذير من كون هذه الازمة تهدد بعض اللبنانيين بالموت جوعا.

وتضاف الى هذه الازمة الاقتصادية أزمة سياسية.

وقد جاءت كارثة الرابع من أغسطس الماضي التي خلفت ١٩٠ قتيلا وحوالى ٦٥٠٠ جريح و٣٠٠٠٠٠ شخص بلا مأوى وتسببت بـ ٤,٦ مليار دولار من الاضرار حسب تقديرات أولية، لتدق ناقوس الطلاق بين الشعب وممثليه. واخيرا جاءت محاولة مصطفى أديب الفاشلة لتشكيل حكومة جديدة بعد الانفجار لكنه ما لبث ان اضطر الى الاعتذار.

كانت فرنسا في طليعة دول العالم، بل الوحيدة التي هبّت لمساعدة لبنان الذي كان يعرف يوما بـ سويسرا الشرق او جنة الشرق في محاولة أخيرة لاقناع السياسيين بتأليف حكومة خبراء وأخصائيين لانجاز الاصلاحات الضرورية.

وبات مؤكدا ان الزمن الذي كان فيه لبنان يحصل على المساعدات التقليدية بدون مساءلة او رقابة قد ولّى. ففي عام ٢٠٠٢ وفي ٢٠٠٧ انعقد مؤتمران لدعم لبنان باسم (باريس ٢) و (باريس٣) وكانا مناسبة لتوفير ٤,٢ مليار دولار في الاول و ٧,٦ مليار دولار في الثاني مقابل وعود بالاصلاحات التي لم يبصر اي منها النور. وفي ٢٠١٨ عقد مؤتمر (سيدر) الذي وافق خلاله المجتمع الدولي على منح ١١ مليار دولار ولكن هذه المرة بشرط تنفيذ خطة اصلاحية واقامة لجنة متابعة. لكن هذه المساعدة لم تتحقق بسبب غياب التوافق على الاصلاحات بين الاطراف اللبنانية.

واليوم يجد البلد نفسه في حال افلاس، وهو يعاني من غياب الثقة وارتفاع حالات عدم اليقين ومن سياسة نقدية مقيّدة وتراجع في سوق العقارات. والى ذلك، التضخم كبير وهو في جزء منه بسبب ارتفاع الاسعار . وفي هذا الوقت تتضاءل الودائع في المصارف الى حدها الادنى وينحسر احتياطي البنك المركزي يوما بعد يوم فيما القروض المصرفية للقطاع الخاص شبه معدومة.

في ظل هذه الاجواء تنذر التوقعات الاقتصادية بركود يصل الى ١٣,٨-٪ من الناتج في عام ٢٠٢٠، وبطالة تضرب ٣٥٪ من القوى الحيّة ، ودين عام يصل الى ١٧٠٪ من الناتج وتضخّم يتجاوز ١٢٠٪. والدولار الذي كان يتم تداوله بسعر ١٥٠٠ ليرة قبل أشهر يتأرجح يوما بعد يوم صعودا حتى ناهز ٩٠٠٠ ليرة في السوق السوداء.

وتوصلت بعثة من خبراء صندوق النقد الدولي زارت لبنان في شهر يوليو ٢٠١٩ الى استنتاجات اشارت الى ان الآفاق الاقتصادية للبنان ترتبط بارادة الزعماء السياسيين في الاصلاح وتطور الاوضاع خارج لبنان. وأكّدت ان تنفيذ اصلاحات مالية وبنيوية من شأنه ان يساهم

في اعادة الثقة وتحسن الوضع الاقتصادي وتشجيع الدول الداعمة على المساهمة في ضخ الاموال الموعودة في مؤتمر (سيدر). لكن عجز الحكومة عن تحقيق هذه الاهداف وانجاز الاصلاحات وغياب التوافق السياسي والاجتماعي سيقود الى مواجهة الأسوأ.

بعثة الصندوق الدولي

ومن جهة أخرى أشارت بعثة الصندوق الدولي الى وجود عدة عوامل من شأن تحققها مساعدة لبنان وحكومته في جهدها الاصلاحي وهي تسوية النزاع في سوريا وتطبيع العلاقات بما يفيد لبنان باشراكه في عملية اعادة بناء سوريا. يضاف الى ذلك الرهان على اكتشاف النفط والغاز في المياه اللبنانية الذي من شانه أيضا دفع النمو وتحسين مداخيل الدولة.

ولكن كيف يمكن حل الازمة وتسوية الوضع؟

في راي الخبراء ان الحل يكون باعتماد مقاربة كلّية لان المشكلة ليست فقط اقتصادية بل ايضا اجتماعية ومجتمعية، وهذا ما يستدعي حلا شاملا يضمن تماسك العناصر المختلفة. ومن الضروري تنفيذ خطة اصلاحية قوية ومتماسكة لضمان الثقة والقضاء على الفساد واعادة بعض التوازن الى الموازنة واصلاح قطاع الكهرباء وزيادة راسمال المصارف وتعزيز ضمان الودائع وتدابير اخرى مثل الاجراءات الواردة في مؤتمر (سيدر) لدفع النمو. الى جانب مساعدة الاسر المتواضعة والهشة وتوفير الحماية الاجتماعية.

في مؤتمره الصحفي الذي عقده في قصر الاليزيه يوم السابع والعشرين من سبتمبر الماضي اسف الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون لفشل لبنان في تشكيل حكومة على الرغم من تعهدات السياسيين له قبل شهر. واعلن في المناسبة ان الزعماء اللبنانيين ما زالت أمامهم فرصة أخيرة للوفاء بتعهداتهم والحصول على المساعدة الدولية التي يحتاجها الشعب اللبناني على وجه السرعة.

تكليف الرئيس سعد الحريري بتشكيل حكومة مجددا

بعد مرور عام على استقالته، تم تكليف السيد سعد الحريري بتشكيل وزارة جديدة في لبنان. الرئيس الجديد وعد بتأليف حكومة من الخبراء لا ينتمون الى الاحزاب السياسية وباجراء اصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية. كما تعهد الرئيس الجديد بتشكيل حكومة بسرعة لاخراج البلاد من الازمة المالية والسياسية التي تعصف به.

آفاق النمو الاقتصادي في الشرق الاوسط

كغيرها، سارعت دول منطقة الشرق الاوسط الى اتخاذ اجراءات سريعة لمواجهة انتشار وباء كورونا والتخفيف من وطأته على النشاط الاقتصادي والحياة اليومية للمواطنين. واعتمدت جميع الدول تدابير للحد من التنقّل محليا ودوليا ولجأت الى اقفال الشركات والمدارس وفرضت الحجر على الاشخاص المشتبه باصاباتهم بكوفيد ١٩ وفرضت استخدام وضع الكمامات والقفازات.

وللتخفيف من حدة الانعكاسات الاقتصادية للوباء، اتخذت غالبية الدول سلسلة اجراءات في الموازنة، مالية وضريبية ونقدية، كان من أبرزها الاعفاءات الضريبية على المواد الغذائية والمعدّات الطبية ورفع الانفاق المخصّص للمستلزمات الطبية ومنح مساعدات مالية للعاملين في الجهاز الطبي وزيادة الطاقات الاستيعابية للمستشفيات وبناء تجهيزات للحجر الصحي. في موازاة ذلك تم تخصيص مساعدات مالية للعائلات والشركات. وتمثّل سياسات الدعم هذه، بما فيها التي هي من خارج الموازنة، متوسط ٢٪ من الناتج في دول المنطقة أي اقل من المتوسط المعتمد في الدول الناشئة والنامية والذي يقارب ٣٪ من الناتج.

وقادت التدابير الصحيّة الى تقييد كبير لحركة التنقّل فيما كانت الكلفة الاقتصادية لاجراءات الدعم عالية جدا. وفي ظل هذه الظروف انخفضت تقديرات النمو المنتظر. وجاءت توقّعات صندوق النقد الدولي في منتصف اكتوبر تتحدث عن تراجع للناتج في دول المنطقة بنسبة ٤,١٪ في عام ٢٠٢٠ مع معدّلات متفاوتة بين دولة وأخرى مع العلم ان متوسط النمو في هذه الدول كان قد ارتفع ١,٤٪ في ٢٠١٩.

في الدول المصدّرة للنفط يتوقّع ان يتراجع الناتج المحلّي ٦,٦٪ في ٢٠٢٠ بفعل ضعف النشاط الاقتصادي وتراجعه ٣,٠٪ سواء في القطاع النفطي أم القطاعات غير النفطية. ويتوقع ان ينكمش الناتج النفطي ٧,٧٪ على ضوء اتفاقيات (أوبك+) لخفض الانتاج لمواجهة تضاؤل الطلب الخارجي والداخلي. أما الناتج غير النفطي فيتوقع أن يتراجع ٥,٨٪ خصوصا بفعل انهيار قطاع الخدمات بسبب هبوط الطلب داخليا وعالميا.

وفي دول المنطقة المستوردة للنفط، أدى تراجع المبادلات والسياحة والتحويلات المالية الى الغاء ايجابيات انخفاض اسعار النفط، وتساهم هذه العوامل ، الى جانب اجراءات العزل، في التأثير سلبا على النمو. على ضوء كل ذلك أشارت توقعات صندوق النقد الدولي الى انكماش بنسبة ١٪ في عام ٢٠٢٠، بعد زيادة ٢,٨٪ في ٢٠١٩. وينتظر أن تأتي اسوأ الارقام من المغرب (٧٪)، والاردن (٥٪) بسبب انعكاسات حادة لقطاع السياحة وقطاع الصناعات التحويلية في هذين البلدين الى جانب ضعف النمو لدى شركائهما التجاريين واضطراب حركة النقل الدولية.

وفي هذا الاطار يتوقّع ان يتفاقم عجز الموازنات في هذه الدول مقارنة بعام ٢٠١٩ اذ ينتظر ان يتدهور بنسبة ٠,٦ نقطة من الناتج في الدول المستوردة للنفط ليبلغ ٧,٩٪ من الناتج. وفي الدول المصدّرة للنفط يتوقع أن يصل العجز في الموازنة في القطاعات غير النفطية الى ٣٣٪ وهو نفس مستوى عام ٢٠١٩ تقريبا وذلك على الرغم من اجراءات الدعم. أما بالنسبة للتضخّم فينتظر ان يظل معتدلا بفعل ضعف الطلب في غالبية دول المنطقة ، باستثناء لبنان والسودان اللذين يعاني كل منهما من أزمات اقتصادية حادة. وبالنسبة للدين العام يتوقع ان يتجاوز المعدّل ٩٠٪ من الناتج في الدول المستوردة للنفط فيما يظل عند مستويات معتدلة في الدول المصدّرة عند مستوى ٤٦٪ من الناتج.

آفاق ٢٠٢١

يرى صندوق النقد الدولي ان جميع دول المنطقة ستشهد نموا ايجابيّا، ولو معتدلا في العام ٢٠٢١ باستثناء لبنان وسلطنة عمان. وستنجح الدول المستوردة للنفط في تسجيل معدلات مشابهة لعام ٢٠١٩ ولكنها ستكون أقل من أرقام النمو في سنوات ما قبل الأزمة. وفي المقابل يتوقّع ان يكون النمو الفعلي للناتج في الدول المصدّرة للنفط أقل بحوالى ٤٪ من معدلات ٢٠١٩.

وفي ظل حال عدم التيقّن العالمية، تبقى هذه التوقّعات عرضة لاعادة النظر، صعودا او هبوطا. فهي يمكن ان تتحسّن في حال كان التعافي العالمي أسرع من المتوقع وفي حال لجوء الدول الى تمديد تدابير الدعم المالية وتراجع معدلات الاصابات بفيروس كوفيد ١٩. ويضاف الى ذلك احتمال التوصل الى انتاج لقاح فعّال وتوزيعه في شكل واسع على مستوى العالم، اوالتوصّل الى اكتشاف علاجات جديدة فعّالة.

اما توقّع الأسوأ فقد يأتي من تفاقم الأزمة أكثر، وتسارع انتشار الوباء في دول المنطقة الى جانب تفاقم الدين العام وارتفاع حاجات التمويل والتعرّض لتأرجح الاسواق النفطية وارتفاع البطالة. كلها عوامل من شأنها أن تعيق التعافي الاقتصادي ومفاقمة تداعيات الازمة.

Transdev - leader in daily mobility

As a leader in daily mobility, we work every day to develop the use of public transportation to serve our customers, passengers and the environment.

We currently operate nearly **1,000 electric buses** in France, the Netherlands and Sweden, the largest fleet in service in Europe. Building on this European leadership, we are innovating to provide passengers with greener, cleaner mobility, using new technologies such as biofuels and hydrogen.

As a global rail operator, with more than 20 years of expertise in Germany, Sweden and New Zealand, we are already on the offensive in France, with regional lines and local lines coming soon, to offer carbon-free solutions that connect territories more efficiently.

In addition, Transdev is the **world leader in light rail systems** with 24 contracts in 10 countries, particularly in Morocco, where after 9 years of operation, the **Rabat-Salé light rail system** has become an essential means of transportation. This popular network is perfectly adapted to the growing demand for mobility in the Rabat-Salé-Témara metropolitan area, which already has more than 250 million passengers, i.e. more than 30 million passengers per year. Since the beginning of 2020, Transdev has been responsible - for a new 10-year period - for the operation, ticket sales and maintenance of the trains and infrastructure of the two tramway lines, covering a total length of 27 km and including 43 passenger stations.

Our **raison d'être**, which serves as a guide and reference, is the result of a collective approach that makes our strategy and values visible, motivates all Transdev employees - drivers, mechanics, support functions... - and accompanies them everywhere to make mobility ever easier, accessible, efficient and sustainable.

Promoting public transportation means supporting the **green recovery,** but it also means allowing individuals to travel more freely. In this area too, our innovations (autonomous vehicles, MaaS - mobility on demand, transportation on demand, etc.) aim to improve the daily mobility experience for our passengers and customers.

Our 85,000 employees, who every day accompany **11 million passengers around the world**, are committed to providing the best service for all daily mobility.

Bruno Charrade,

CEO International Zone

Focus on the Rabat-Salé light rail (Morocco)

Renewed at the end of 2019, this new 10-year contract represents nearly 2 million km per year, provided by 33 double trainsets of the Alstom Citadis type. Each double train has 118 seats for a total capacity of approximately 600 passengers. The new contract calls for enhanced service quality objectives and the gradual deployment of new services for users, which will help to sustain and develop the network's success and reputation.

Ridership on the network has risen from 110,000 passengers per day to 150,000 at present. The two current lines serve 450,000 jobs, more than 100 educational institutions, the Moroccan Parliament, several ministries, numerous public institutions, health facilities and the main tourist spots. Transdev employs more than 400 people for the operation and maintenance of the Rabat-Salé-Témara light rail.

transdev
the mobility company

Transdev's expertise serving Public Transit Authorities around the world

Beyond our role as a transportation system operator, we are becoming a **global integrator of mobility solutions,** capable of meeting the day-to-day needs of today and tomorrow.

Our modes of transportation

We are present in **17 countries**, on all continents, and operate different modes of transportation serving local authorities, businesses and the general public. We mobilize all the resources of a major corporation to develop the regions where we operate in the following **16 modes of transportation**: buses, coaches, BRTs, trolley buses, tramways, light rail, trains, subways, maritime and river shuttles, cable cars, funiculars, bicycles, car-sharing, ambulances, shuttles, autonomous vehicles, etc.s...

Our technologies

A fleet of vehicles using **all the energies available** on the market: diesel, hybrids, biofuels, CNG, biogas... to offer mobility that is increasingly respectful of the environment. Transdev is widely committed to **zero-emission mobility**: battery electric, fuel cell electric and hydrogen buses and coaches...

Increasingly **connected mobility**, both for our drivers with the "connected driver" program, and for our passengers with Transportation on Demand (TOD) or Mobility as a Service (MaaS) applications, bringing together the entire offer of a community within a single application.

To make **mobility more inclusive and accessible** to all, we are adapting our offer to better serve all areas and we will test the deployment of new mobility solutions in peri-urban and rural areas, like neighborhood buses (Buurtbus in the Netherlands), which will improve mobility for everyone everywhere.

Australia
Canada
Chile
China
Colombia
Czeck Republic
France
Germany
Ireland
Morocco
New-Zealand
Portugal
Spain
Sweden
United Kingdom
United States
The Netherlands

More information:
Transdev Group– 3 allée de Grenelle – 92130 Issy-les-Moulineaux Cedex (France)
Tel: +33 1 74 34 20 00 – www.transdev.com

آفاق السياحة
انتعاش ام تدهور؟

قالت منظمة السياحة العالمية في تقريرها الصادر في شهر مايو الماضي عن احوال القطاع في زمن الوباء ان القطاع السياحي يعيش أزمة عميقة وضعت فجأة حدا لعشر سنوات من النمو المضطرد، اذ سجّل النتائج الأسوأ منذ العام ١٩٥٠.

وكشف التقرير أرقاما مذهلة عن معاناة القطاع مشيرا الى تراجع حركة السياحة ٢٢٪ في الربع الاول من ٢٠٢٠ أي انها خسرت ٦٧ مليون سائح و ٨٠ مليار دولار من العائدات. وللدلالة على خطورة الازمة الحالية، لفتت المنظمة الى ان الازمة الاقتصادية التي عرفها العالم في ٢٠٠٩ قد أدت الى خسارة ٤٪ من السيّاح فقط. وان انتشار فيروس (سراس) في ٢٠٠٣ قد انعكس تراجعا سياحيا بنسبة ٠,٤٪ فقط.

ويبدو ان آفاق هذه السنة لا توحي بالتفاؤل اذ تتوقع المنظمة تراجعا في عدد السيّاح من ٦٠٪ الى ٨٠٪ حسب تطوّر الوباء ومستوى القيود على السفر واقفال الحدود والهموم الامنية المتعلقة بالسفر وتفاقم الأصابات. ومن شأن هذا التراجع أن يؤدي الى خفض عدد السيّاح الدوليين ما بين ٨٥٠ مليون سائح و ١,١ مليار سائح، وخسارة في العائدات السياحية تتراوح بين ٩١٠ مليار دولار و ١٢٠٠ مليار دولار. وكل هذا يهدّد مستقبل ما بين ١٠٠ مليون و ١٢٠ مليون وظيفة مباشرة على مستوى العالم.

هذه الأرقام المتشائمة أكّدها بدوره صندوق النقد الدولي الذي أشار في تقرير شهر أغسطس ان عدد السيّاح كان في الاشهر الأربعة الاولى من السنة اقلّ بمرتين مما كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، وأضاف ان الحجوزات الفندقية قد انخفضت حتى ٧٠٪ في شهر أبريل وهبطت الرحلات الجوية الدولية حتى ٨٠٪ محذرا من خطورة الخسائر المالية التي ستمنى بها الدول التي يرتبط اقتصادها بالسياحة. وأشار الصندوق الدولي الى ان تايلندا ستكون أكثر الدول معاناة من هذه الازمة اذ قد تصل خسائرها الى ٦٪ من الناتج المحلي وتليها البرتغال والمغرب واسبانيا فيما يتوقع ان تنجح فرنسا في الحد من خسائرها بحيث لا تتجاوز ٠,٥٪ من الناتج المحلّي.

وكان البنك الافريقي للتنمية قد توقّع في تقريره الذي نشره في شهر يوليو الماضي بعنوان: الآفاق الاقتصادية في شمال افريقيا لعام ٢٠٢٠: مواجهة الوباء كوفيد ١٩، ان يؤدي انتشار الوباء الى خسائر تقدّر بما بين ١٠,٦ مليار دولار و ٢١,١ مليار دولار من العائدات في شمال افريقيا. وفي المغرب سجّل القطاع السياحي في الربع الأول تراجعا بنسبة ٧٪ مقابل ارتفاعه ٢,٩٪ في ٢٠١٩، وخلال ستة أشهر أدت الأزمة الى تراجع كبير في المداخيل التي بلغ انخفاضها ٧١٪ وحجمها ١١ مليار درهم. وفي تونس انخفضت العائدات السياحية في نهاية سبتمبر ٦٠٪ فلم تتجاوز ١,٥ مليار دينار بعد ان كانت حوالى ٤ مليار دينار في الفترة نفسها من العام الماضي. وفي الاردن حيث يمثّل القطاع السياحي ١٤٪ من الناتج ويوظّف ١٠٠٠٠٠ شخص كانت العائدات السياحية شبه معدومة في النصف الأول من هذه السنة في وقت كانت قد بلغت ٥ مليارات دولار في ٢٠١٩. وقد وعدت الحكومة الاردنية بتقديم مساعدات للقطاع من اجل انقاذ الموسم السياحي مراهنة على السياحة الداخلية.

في مصر، اشارت وزيرة التخطيط هالة السعيد منذ شهر أبريل الى خسائر محتملة بحجم ٤,٤ مليار يورو في ٢٠٢٠. ولدعم القطاع الذي يوّظف مباشرة أكثر من مليون شخص، سمح البنك المركزي المصري بتقديم قروض للقطاع تصل الى ٢,٧ مليار يورو بفوائد متدنية جدا. وتجدر الاشارة الى ان عائدات السياحة المصرية قد بلغت في ٢٠١٩ حوالى ١١,٥ مليار يورو حسب الارقام الرسمية.

وفي مسعى لمساعدة الدول الاكثر تضررا من هذه الازمة تعهدت منظمة السياحة العالمية والبنك الاوروبي للاعمار والانماء العمل على النهوض بالسياحة في عشر دول متوسطية من بينها : مصر، الاردن، لبنان، المغرب وتونس. وتلحظ تدابير المبادرة اعداد بروتوكولات سلامة ونظافة للسياح والعاملين في القطاع، واجراءات اخرى لتشجيع الطلب وتأهيل الشركات السياحية لاعتماد بروتوكولات اخرى. وعلى الرغم من كل ذلك يستبعد ان يستعيد القطاع السياحي عافيته قبل صيف العام ٢٠٢١ وحتى ذلك الحين سيعيش مرحلة مراكمة الخسائر.

٣٣٦ مليون يورو لدعم قطاع الطاقة النظيفة في مصر

منح البنك الاوروبي للتنمية والاعمار - بيرد - والوكالة الفرنسية للتنمية - أ إف د - قرضين بقيمة ٣٣٦ مليون يورو لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في مصر.
القرض الاول بقيمة ١٨٢،٩٠ مليون يورو من بنك التنمية يهدف الى تمويل شبكة الكهرباء المصرية من خلال انشار خمس محطات فرعية في محافظات جنوب سيناء، وبور سعيد واسيوط والمنيا.

القرض الثاني من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ١٥٠ مليون يورو يهدف الى تحسين الجدوى المالية والادارة والكفاءة التشغيلية للقطاع الكهربائي.

الطلب العالمي على النفط سينخفض في ٢٠٢٠ و٢٠٢١

بات متوقعا أن يتراجع الطلب العالمي على النفط هذا العام بما يزيد عن الـ ٩,٥ مليون برميل يوميا وهي الكمية التي كانت تشير اليها توقعات سابقة وبات من المنتظر ان يصل حجم التراجع الى ٩٠,٢ مليون برميل يوميا، وذلك بسبب تفاقم الأزمة الصحّية التي يعيشها العالم بسبب جائحة كوفيد ١٩ والتي أدت الى وقف ما بين ٨٠٪ و٩٠٪ من الطيران الدولي واغلاق العديد من الحدود. وتستبعد الجمعية الدولية للنقل الجوي أن تعود حركة الطيران الدولي الى ما كانت عليه قبل العام ٢٠٢٣. أما توقعات العام ٢٠٢١ للطلب العالمي فتراهن على ارتفاع بحجم ٦,٦ مليون برميل يوميا في ٢٠٢١ فيصل الطلب الى ٩٦,٩ مليون برميل يوميا حسب آخر توقعات منظمة الأوبك. وهذا الرقم يظل في أي حال أقلّ بـ ٢,٤ مليون برميل يوميا مقارنة بمستوى الطلب العالمي لعام ٢٠١٩ .

أول سوق عربية مشتركة للكهرباء

عقد المجلس الوزاري العربي للكهرباء جلسة استثنائية في الرابع من شهر أغسطس الماضي قرر خلالها انشاء أول سوق عربية مشتركة للكهرباء ودعا الدول الأعضاء الى اعداد الوسائل اللازمة بهدف ضمان التنسيق الداخلي بين السلطات الوطنية المختصة والموافقة على الوثائق الخاصة بالحوكمة على مستوى كل بلد قبل نهاية السنة. والجدير بالذكر ان السوق العربية المشتركة للكهرباء مشروع يطمح الى انجاز تكامل طاقوي بين الدول العربية ووضع أسس التبادل والتجارة في الطاقة الكهربائية وكل ذلك بهدف تطويرقطاع الكهرباء المنتجة بالطاقات المتجددة وتوفير وظائف في الدول العربية المعنية.

لاستلام هذه النشرة بالبريد الالكتروني يرجى اكمال هذه القسيمة وإرسالها الى العنوان التالي :

Chambre de Commerce Franco-Arabe
250 bis boulevard Saint Germain 75007 Paris
email: info@ccfranco-arabe.org

السيد ☐ السيدة ☐ الانسة ☐

الشركة :		العنوان :	
الاسم :			
اسم العائلة :		المدينة :	
الوظيفة :		البلد :	
البريد الالكتروني:		رقم الهاتف مع رمز البلد :	

الذكرى الخمسين لتأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية

١٩٧٠-٢٠٢٠

أعلن وزير السياحة السعودي أحمد بن عقيل الخطيب عن افتتاح ٣٨ موقعا سياحيا توفّر ٢٦٠ ألف وظيفة في القطاع السياحي بحلول العام ٢٠٢٢. وذكر ان عدد العاملين في القطاع السياحي السعودي يبلغ حاليا ٦٠٠ الف شخص.

وعلى صعيد آخر، ارتفعت صادرات النفط الخام السعودي نصف مليون برميل يوميا خلال شهر سبتمبر. وذلك بفضل زيادة مشتريات الهند وكوريا الجنوبية التي ساهمت في تعويض التراجع في الطلب الصيني. وزادت صادرات المملكة بحوالى ٦,٢ مليون برميل يوميا وهو رقم يقترب من صادرات شهر أغسطس الماضي التي بلغت ٥,٧ مليون برميل. وكانت دول مجموعة الدول المصدرة للنفط (اوبك) وحلفاؤها قد لجأت الى تخفيف القيود على الصادرات ابتداء من شهر أغسطس على الرغم من المحافظة على هدف تحديد الانتاج حتى نهاية السنة. والمعروف ان السعودية تلتزم دوما بحصتها الانتاجية المتفق عليها وتحرص على دعوة الشركاء الآخرين في مجموعة (أوبك +) على الالتزام بدورها.

وتشير توقعات مصرف غولدمان ساكس الى ان سعر برميل البرنت سيصل الى ٦٥ دولارا قبل نهاية ٢٠٢١ وهو سعر يفوق بكثير السعر الذي اعتمدته السعودية اثناء اعداد ميزانيتها لعام ٢٠٢١. لكن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير الى ان المملكة العربية السعودية في حاجة الى برميل بسعر ٦٦ دولارا لتحقيق التوازن في ميزانيتها لعام ٢٠٢١.

أعلنت وزارة المال في البحرين عن تراجع الناتج المحلي بمعدل ٨,٩٪ و ١١,٥٪ خارج النفط. وكان قطاع السياحة الأكثر تأثرا بحيث انخفض ٦١-٪ تلاه قطاع المواصلات والاتصالات بنسبة ٤٧-٪. وفي المقابل لوحظ ارتفاع فواتير الكهرباء بنسبة ٣٥٪ فيماعرفت الاسعار تراجعا بنسبة ٣,٢٪.

ارتفع مؤشر الصناعة في الامارات العربية المتحدة من ٤٩,٤ نقطة في شهر اغسطس الى ٥١ نقطة في سبتمبر مسجّلا نموا لتعافي النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص غير النفطي. وكان الرقم الاعلى للمؤشر منذ ١١ شهرا لكنه يظل دون متوسط ٥٤,١ نقطة المسجّل في العام الماضي. وعكس هذا النمو ارتفاعا في الطلب الاستهلاكي. في هذا الوقت، كشفت وكالة رويتر ان الشركات تستمر في الغاء الوظائف منذ ٩ أشهر بسبب مشاكل في خزينتها ومخاوف من عودة القيود التي فرضت بسبب كوفيد ١٩.

في اول خطاب له منذ تسلمه الامارة، عدّد الامير الجديد للكويت الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح اربع أولويات لعهده وهي: الاصلاح الاقتصادي، مكافحة الفساد، التربية والصحة. وفي السابع من اكتوبر اقترح الشيخ نوّاف على البرلمان تعيين أخيه الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح وليا للعهد.

ألغت الحكومة الكويتية مشروع محطة الدبدبة للطاقة الشمسية بسبب تدهور الاوضاع الصحية والاقتصادية في البلاد. وكان يهدف هذا المشروع الذي تديره مؤسسة النفط الوطنية الكويتية الى انتاج نصف الطاقة المتجدّدة في البلاد ، أي حوالى٢,٥ جيغاواط/ سنة في موازاة خفض استهلاك النفط بحجم ٥,٢ مليون برميل سنويا.

عززت الصين من موقعها كشار شبه حصري للنفط العماني في الأشهر الثمانية الاولى من عام ٢٠٢٠ حيث استوردت ٨٨,٣٪ من حجم الصادرات النفطية العمانية رافعة حصتها بنسبة ١٤,٧٪، وجاءت بعدها الهند (٣,٤٪) وكوريا الجنوبية (٢,٦٪) واليابان (٠,٨٪).

دخل قانون الافلاسات حيّز التنفيذ رسميا في السابع من شهر يوليو ٢٠٢٠.

استنادا الى أرقام البنك المركزي القطري، انتقل الميزان التجاري في البلاد من فائض ١,٥ مليار دولار في النصف الأول من ٢٠١٩ الى عجز بحجم ٢,٤ مليار دولار في النصف الأول من ٢٠٢٠. وتراجعت الصادرات في تلك الفترة بنسبة ٤٣٪ . أما ميزان المدفوعات فقد انخفض فائضه من ٣ مليار دولار الى ١,٠٩ مليار دولار.

مؤشر نمو النشاط الصناعي غير النفطي انخفض من ٥٧,٣ نقطة في أغسطس الى ٥١,٤ نقطة في سبتمبر لكنه يظل أعلى من عتبة الخمسين نقطة التي تعتمدها مؤسسة (ماركيت) كمتوسط.

أعلن وزير العدل القطري ان الاجانب بات في امكانهم ان يتملكوا املاكا عقارية في ٩ مناطق من البلاد من بينها مركز الدوحة للأعمال وجواره. في السابق كان عدد المناطق التي كان باماكان الاجانب تملكها ثلاثة.

الذكرى الخمسين لتأسيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية

١٩٧٠-٢٠٢٠

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع